نزعة رفض الاحتجاج بالسنة في كتابات المعاصرين



مخطط الدراسة

عبد الرزاق بن اسماعيل هرماس
تارودانت

مقـدمـة:

مبحث تمهيدي: رفض الاحتجاج بالسنة بين الماضي والحاضر.

المطلب الاول: مذاهب المستشرقين ودعاويهم في السنة المشرفة.

المطلب الثاني: رفض السنة في "كتابات الاسلاميين.

المبحث الاول: رفض الاحتجاج بالسنة بين ذوي الثقافة الشرعية.

المطلب الاول: مدرسة تأويل الغيبيات وموقفها من السنة المشرفة.

المطلب الثاني: مدرسة المتمردين على السنة النبوية.

المبحث الثاني: رفض الاحتجاج بالسنة في اوساط العامة.

المطلب الاول: مدرسة القاصرين وموقفها من السنة المشرفة.

المطلب الثاني: مدرسة المرجفين وموقفها من الحديث النبوي.

المبحث الثالث: اسباب رفض الاحتجاج بالسنة في "كتابات الاسلاميين" خلال العصر الراهن.

السبب الاول: قبول الاحاديث وردها بمحض الهوى من غير اتباع لمنهج.

السبب الثاني: الاخذ بالمقاصد في موضع النص وادعاء فقه الواقع من غير علم.

السبب الثالث: معاداة اهل السنة والجماعة.

السبب الرابع: السعي الى هدم تعاليم الاسلام.

خاتمـة:

الهوامش والاحالات.

ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ به من شرور انفسنا ومن سيئات اعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له.

وبعد،

ان المتتبع لحركة الطبع والنشر في عالمنا اليوم، كثيرا ما تطالعه - فيما يكتب وينشر - ظاهرة ليست بالجديدة : وهي التجرؤ على الكلام في السنة النبوية بما يفيد نقض الاحتجاج بها. والظاهرة بحد ذاتها لا تحتاج لمن يفندها لكونها قديمة قدم الدعوة الاسلامية...، لكن الجديد في هذا العصر ان هذه النزعة وجدت نفاذا، واتسعت دائرة المتمسكين بها.

واذا كانت الظاهرة قديما قد وجدت من يتصدى لها اقتداء بسنة النبي صلى الله عليه وسلم مع الاعرابي الجاهل الذي اعترض على حكمه عليه السلام في قسمة مال جاءه من اليمن (1)، حيث كان السلف الصالح من الصحابة والتابعين ثم اهل السنة من بعدهم يرون سنته المأثورة بعد موته - صلى الله عليه وسلم - في الرفعة مثل كلامه المسموع من لفظه..

واذا كانت حال المتقدمين ومعتقدهم كذلك، فاننا نصادف اليوم الطعن في حجية السنة أضحى مطية لكل طالب شهرة، مع العلم بان المعاصرين من رافضي الاحتجاج بالسنة لم يأتوا بالجديد، بل كل عملهم انهم عملوا على بعث تراث اسلافهم قديما(2).

مبحث تمهيدي
رفض الاحتجاج بالسنة بين الماضي والحاضر

ظهرت البوادر الاولى لهذه النزعة في حياته عليه السلام كما سبق ولم يخل عصر من العصور بعده صلى الله عليه وسلم من منتحلي هذه النزعة.

فخلال خلافة الفاروق عمر (ض) ظهرت تحت دعوى الاحتكام الى القرآن فقط، فتصدى لها عمر، وقام - كما روى ابن عباس - خطيبا فقال"..... لقد خشيت ان يطول بالناس زمان حتى يقول قائل لا نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة انزلها الله." (3).

وفي المرحلة الاخيرة من عصر الخلافة الراشدة ظهرت بدعة الخوارج الذين تكلموا في حجية السنة، وردوا الحديث زاعمين انه خالف القرآن (4)

ومع الخوارج ظهرت طائفة الشيعة، الذين طعنوا في مرويات جمهور الصحابة رضي الله عنهم وكذبوهم فيما رووه عن رسول الله عليه الصلاة والسلام.

روى ابو جعفر الكليني في "الاصول من الكافي" - من ضمن ما افتري على علي كرم الله وجهه - عن سليم بن قيس الهلالي قال: "قلت لامير المومنين عليه السلام اني سمعت من سلمان والمقداد وأبي ذر شيئا من تفسير القرآن، وأحاديث عن نبي الله صلى الله عليه وسلم غير ما في ايدي الناس ثم سمعت منك تصديق ما سمعت منهم، ورأيت في ايدي الناس اشياء كثيرة من تفسير القرآن ومن الاحاديث عن النبي (ص) انتم تخالفونهم فيها وتزعمون ان ذلك كله باطل..."(5).

وجاءت بعد الشيعة طائفة القدرية الذين خرج من ضئضئيهم المعتزلة فاشتهر بينهم القول بان خبر الواحد لا يفيد علما ولا عملا (6).

وتتالت نزعات رفض السنة بتتالي ظهور النحل والفرق، ولم يخل عصر من علماء ذبوا عن السنة.

واشهر ما صنفه ودونه علماء الامة في دحض هذه البدعة:

- ما كتبه الامام الشافعي ت 204هـ في الأم كتاب جماع العلم باب بيان فرائض الله (7).

- وما جمعه الامام البخاري ت 256هـ في الجامع الصحيح ضمن كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن الرسول صلى الله عليه وسلم.

- وما ضمنه ابو داود ت 275هـ في السنن، كتاب السنة باب في لزوم السنة.

- ومنه ما اورده الامام ابن ماجة ت 273هـ في السنن، المقدمة، باب تعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والتخليط على من عارضه (8).

ولم يخل العصر الراهن من هذه البدعة، حيث عمد المعاصرون من دعاة رفض السنة الى احياء تراث اسلافهم من التائهين والمارقين والزنادقة على مر القرون، ويمكن ان نميز في مذاهب المعاصرين من رافضي السنة او الطاعنين فيها بين موقفين اثنين:

- موقف المستشرقين.

- موقف طوائف من ابناء الامة.

المطلب الاول
مذاهب المستشرقين ودعاويهم في السنة المشرفة

اذا نظرنا الى ما كتبه المشتشرقون على اختلاف جنسياتهم وملّهم بخصوص الطعن في السنة، نجد بأن دعاويهم تدور حول امور ثلاثة اشربوها في قلوبهم:

الدعـوى الاولى: ان السنة المشـرفـة مـا كـانت مـحكمـة في يوم من الايام، وان المتقدمين لم يحتجوا بها حين قعدوا أصول التشريع ولا بنوا عليها الاحكام الفقهية.

وهذه الدعـوى أشـهـر من تبناها ودافع عنهـا (جـوزيف شـاخت) حـيث رأى بأن الشـريعـة الاسـلامـيـة "جـاءت نتـيجـة نظر وتدقـيق من النـاحيـة الدينيـة فـي مـوضـوعـات للقانون كانت بعيدة عن ان تتخذ صورة واحدة، فـهي تشـتمل على عناصـر من شـرائع العرب في الجاهلية، وعناصر عديدة مأخوذة من شعوب البلاد التي فتحـها المسلمون، وكل ذلك تم توحـيده باخـضـاعـه لنفس مـعـاييـر النظر والتـدقـيق التي اخـتلف تأثيـرها اختلافا كبيرا" (9)، وقد قام د. محمد مصطفى الاعظمي بنقض دعوى هذا المستشرق وطعنه في السنة (10). الدعوى الثانية: الطعن في الاسناد الذي اختصت به هذه الامة، والطريق الذي نقل الينا بواسطتـه هدي النبـوة. ومن اشـهـر الطاعنين في الاسـانيـد المستشرق جولد تسيهر ت 1921م، فمن كلامه عن الاسناد ما ذكره عن الرواية عن ابن عباس رضي الله عنهما، حيث قال عن هذا الصحابي على سبيل المثال:

"... ومما ذكر يتضح مدى الحجية التي يمكن الاعتراف بها في اسناد رأي الى ابن عـباس، ومـا يجـري على ابن عـباس وعلى الاقـوال الراجـعـة اليه عن طـريق الرواية يمكن ان نجـده في التـفسـيـر المأثور على طول الخط، فـالاقـوال المتـعـارضـة بعضـهـا مع بعض يمكن دائمـا ان تعتمد على سلاسل من الاسـنـاد المؤيد لها في نسق جـيد تنتـهي كلها الى نفس المصدر، وستتضاءل الثقة بسلاسل الاسناد المؤيدة هذه الى حد كبير اذ أتاحت لنا بين حين وآخر فرصة النظر في تاريخ نشأة الاسانيد" (11).

الدعوى الثالثة: التي درج عليهـا المستـشـرقون اقـتـضت منهم اعـتـبار هـرطقـات المبتـدعة هي الصـورة العمليـة للالتزام بالسنة في حـياة الانسـان، فـالاقـتـداء " بـالهدي النبوي" تجـسد عند هؤلاء في مـجموعة من المبتدعات أحدثتـهـا طوائف الضـلال، وهـذه الطوائف وحدها هي التي تعيش الاسلام الحقيقي!!

وهذه الدعوى تبناها الكثيرون، خاصة المستشرقون الفرنسيون، وحسب ادعـاء هؤلاء" المسلم وعلى الاخص ذلك الذي يحافظ على السنة في ادق تعريفاتها يحيا داخل نسيج من الرموز يساهم في نسجها لانه يحياها، مستفيدا بذلك من عدة طرق لتتذكر

الله والآخرة" (12)، بهذا تغدو "السنة" حسب هذه الدعوى مجموعة من الشطحات المبتدعة التي نسجتها طوائف المحدثين واهل الضلال، وقد ألفنا من اقطاب الاستشراق الفرنسي المعاصر انتصارهم لهذه الطوائف التي جسدت الاسلام بزعمهم (13).

المطلب الثاني
رفض السنة في "كتابات الإسلاميين"

ظهرت خلال العصر الراهن عدة كتابات تبنت الطعن في السنة او رفض الاحتجاج ببعضها، نشرها بعض المنتمين الى هذه الامة.

والملاحظ ان رافضي السنة من المسلمين اليوم كانوا:

- اما متأثرين بمذاهب الفرق التي رفضت السنة كلا او بعضا كالشيعة أو القدرية أو المعتزلة...

- واما متأسين بآراء المستشرقين ومواقفهم من السنة المشرفة..

ودون تتبع لمختلف القناعات الفكرية او المعرفية لهؤلاء، ودون بحث في الخلفيات المذهبية...، نجد ان دعاة نزعة رفض الاحتجاج بالسنة - كلا او بعضا - في عصرنا يصنفون من الناحية التكوينية - العلمية الى فئتين:

فئة ذوي الثقافة الشرعية، اي اولئك الذين لهم تكوين سابق في العلوم الاسلامية، او تخرجوا من احدى قلاع الثقافة الشرعية...، لكن فهمهم للسنة او انتصارهم لاسلافهم من دعاة الفرق قديما..، حذا بهم الى اعتقاد تصورات خاطئة بخصوص السنة النبوية دافعوا عنها في كتاباتهم.

الفئة الثانية: طائفة من المسلمين لم يسبق لهم ان حصلوا اي تكوين حقيقي في العلوم الاسلامية، ومع ذلك خاضوا في مسألة الاحتجاج بالسنة، فتاهوا وسط المذاهب، ثم مالت بهم الاهواء الى رفض السنة كلا او بعضا، وهذه الفئة لا تعدو كونها جزءا من عوام المسلمين اليوم، وكلامها في السنة كما في غيرها من العلوم الشرعية، ليس كلام عارف متثبت. وفي مثل هذه الفئة قال الشافعي ت 204 هـ رحمه الله مقررا قاعدة عامة:

"ومن تكلف ما جهل وما لم تثبته معرفته، كانت موافقته للصواب - ان وافقه من

حيث لا يعرفه - غير محمودة، والله اعلم، وكان بخطئه غير معذور اذا ما نطق فيما لا يحيط علمه بالفرق بين الخطأ والصواب فيه" (14).

وبحكم أن نزعة رفض الاحتجاج بالسنة في كتابات الاسلاميين هي الاخطر مقارنة بكتابات المستشرقين، فسيتم التركيز عليها في هذه الدراسة، وذلك من خلال مبحثين:

الاول: رفض السنة في اوساط ذوي الثقافة الشرعية.

الثاني: رفض السنة في اوساط العوام من الكتاب المنتمين للاسلام.

المبحث الاول
رفض الاحتجاج بالسنة بين ذوي الثقافة الشرعية

اطلت ظاهرة رفض السنة في العصر الراهن من خلال كتابات بعض المعروفين في مجال العلم الشرعي، واذا رجعنا إلى تراث هؤلاء نجدهم عمدوا في كتاباتهم الى الالتواء على السنة عن طريق "تأويل" الاحاديث لتعطيل دلالتها خاصة حين تتعلق الاحاديث بالغيبيات، وقد تطرفت فئة من هؤلاء حين عمدت الى الطعن في أصح مصادر السنة المعتمدة من قبل جمهور أهل السنة والجماعة، ومن ثم التمرد على بيان الرسول عليه السلام لشريعة الله.

وقد أفرزت نزعة رفض السنة بين ذوي الثقافة الشرعية مدرستين اثنتين اختلفتا في تعاملهما مع الحديث النبوي وطريقة الالتواء عليه.

- مدرسة تأويل الغيبيات.

- ومدرسة المتمردين على السنة النبوية.

واذا كان اعلام المدرسة الاولى قد اتجهوا تحت تأثير الانبهار بالمدنية المادية الى صرف معاني أحاديث صحيحة ثابتة الى دلالة غير مرادة أصلا، للتوفيق بينها وبين معطيات المدنية، وأدى ذلك في النهاية الى تعطيل الاحاديث والطعن فيها بما يفيد عدم صحتها.

فإن دعاة التمرد على السنة شكلوا اتجاها هدفه هدم السنة جملة وتفصيلا، وقد وجدوا في نزعة المروق والزندقة قديما سندهم المذهبي.

المطلب الأول
مدرسة تأويل الغيبيات وموقفها من السنة المشرفة

نظرا لاعتبارات تاريخية مرتبطة بما آل إليه حال المسلمين بعد عزهم، وبفعل عامل الانبهار، وجد في اوساط المهتمين بالعلم الشرعي من تكلم في صحيح المنقول من أحاديث المصطفى تصحيحا وتضعيفا بمحض الهوى، خاصة حين يتصل الحديث الصحيح بالغيبيات.

ومؤسس هذه المدرسة في التعامل مع السنة هو محمد عبده ت 1323هـ 1905م، الذي اتخذ لنفسه نهجا فريدا في قبول الاحاديث وردها مخالفا لمنهج علماء الحديث النبوي، وسار على منواله ثلة من تلاميذته أشهرهم على الاطلاق وأكثرهم اقتفاء لنهجه: الشيخ محمد رشيد رضا ت 1935م والشيخ أحمد مصطفى المراغي ت 1945م..

فأما رد عبده للسنة النبوية فقد نقل عنه في أكثر من مصدر، فهو قال عن علم الاسناد في رسالة بعثها الى أحد معاصريه من علماء الهند: "ما قيمة سند لا أعرف بنفسي رجاله ولا أحوالهم ولا مكانهم من الثقة والضبط ؟ إنما هي أسماء تتلقفها المشايخ بأوصاف نقلدهم فيها ولا سبيل لنا الى البحث فيما يقولون" (15)

وفي نفس الموضوع ورد عنه قوله:" إن ثقة الناقل بمن ينقل عنه حالة خاصة به لا يمكن لغيره أن يشعر بها حتى يكون له مع المنقول عنه في الحال مثل ما للناقل معه، فلا بد أن يكون عارفا بأحواله واخلاقه ودخائل نفسه ونحو ذلك مما يطول شرحه"(16)

بهذا الكلام يهدم الشيخ عبده علمين من علوم الاسلام: " علم تاريخ الرواة" و " علم الجرح والتعديل" ليبني لنفسه على أنقاض ذلك قنطرة انتقل عبرها الى الحديث في سنة المعصوم عليه السلام تصحيحا وتضعيفا خاصة حين يتعلق الأمر بأخبار الآحاد التي تشكل أكثر من خمس وتسعين بالمائة من السنة، والتي أخذ منها المسلمون فقه دينهم. قال عبده:".... على أن الحديث الذي يصل إلينا من طريق الآحاد إنما يحصل الظن عند من صح عنده" (17).

تبعا لهذا التصور لم يكن غريبا أن يرد الشيخ عبده - على سبيل المثال - كل الأحاديث التي احتمل معناها أن للسحر تأثيرا (18)، كما عمد الى تأويل آيات القرآن التي عرضت للموضوع (19)، وفي نفس السياق قطع بانعدام وجود الجن ورد أحاديث ذلك وأول آيات القرآن في الموضوع...، فالجن" هم الخلق المستترون الذين لا نعرفهم،

وانما نجد في أنفسنا أثرا ينسب إليهم، ولكل واحد من الناس شيطان، وهي قوة نازعة إلى الشر يحدث منها في نفسه خواطر السوء" (20)، والملاحظ أ ن الشيخ عبده كان شديد التبعية لأصول المعتزلة، ولانكاد نجد في موقفه - من القضايا السابقة - جديدا يختلف عما دعا اليه هؤلاء في كتبهم.

وفي معالم هذا النهج سار تلاميذ الشيخ بعد وفاته، معلنين أن أخبار الآحاد التي تشكل السواد الأعظم من السنة، وبها تعبد المسلمون ربهم فأخذوا منها فقه العبادات والمعاملات... ، جل هذه الأخبار لا تفيد علما ولا عملا (21)

فالشيخ محمد رشيد رضا قال عند تفسير الآية: (أولئك على هدى من ربهم، وأولئك هم المفلحون) - من سورة البقرة - : " أن بعض أحاديث الآحاد تكون حجة عند من ثبتت عنده واطمأن قلبه بها، ولا تكون حجة على غيره يلزم العمل بها، ولذلك لم يكن الصحابة رضي الله عنهم يكتبون جميع ما سمعوا من الأحاديث ويدعون إليها مع دعوتهم إلى اتباع القرآن والعمل به وبالسنة العملية المتبعة المبينة له الا قليلا من بيان السنة كصحيفة علي كرم الله وجهه المشتملة على بعض الأحكام كالدية وفكاك الأسير، وتحريم المدينة كمكة، ولم يرض الإمام مالك من الخليفتين المنصور والرشيد أن يحملا الناس على العمل بكتبه حتى الموطأ، وانما يجب العمل بأحاديث الآحاد على من وثق برواية ودلالة، وعلى من وثق برواية أحد وفهمه منها أن يأخذ عنه، ولكن لا يجعل ذلك تشريعا عاما،، " (22)

وبسط الشيخ رضا موقفه بأسلوب بين عند كلامه عن القواعد الشرعية في سورة البقرة، حيث صرح في القاعدة الثالثة والعشرين بأن الاحكام الشرعية الملزمة للمسلم هي تلك التي وردت في نص قطعي الثبوت قطعي الدلالة، اما الاحكام التي ليست كذلك، اي تستند الى نص ظني الثبوت او الدلالة كأخبار الآحاد، فللمسلم أن يجتهد في موضع النص.

قال الشيخ رضا: "إن الأحكام الاجتهادية التي لم تثبت بالنص القطعي الصريح رواية ودلالة لا تجعل تشريعا عاما إلزاميا، بل تفوض الى اجتهاد الأفراد في العبادات الشخصية والتحريم الديني الخاص بهم، والى اجتهاد أولى الامر من الحكام وأهل الحل والعقد في الامور السياسية والقضائية والادارية"(23)

واذا تجاوزنا الشيخ رضا الى الشيخ المراغي فاننا نجد هذا الأخير يقرر في مقدمة تفسيره حين تكلم عن منهجه بانه لا يعتد الا بالروايات التي يتقبلها العلم

المادي، أي أن الغيبيات الواردة في القرآن والسنة لا محل لها عنده...، ولو نقلت إلينا في أصح المصادر.

قال:"ومن ثم رأينا ألا نذكر رواية مأثورة إلا إذا تلقاها العلم بالقبول،ولم نر فيها ما يتنافر مع قضايا الدين التي لا خلاف فيها بين أهله، وقد وجدنا ذلك أسلم لصادق المعرفة وأشرف لتفسير كتاب الله، وأجذب لقلوب المثقفين ثقافة علمية لا يقنعها الا الدليل والبرهان ونور المعرفة الصادقة."(24)

وتماشيا مع هذا التصور فانه" مما لا خلاف فيه" ـ حسب الشيخ المراغي ـ أن الملائكة الذين ذكروا في العديد من الآيات والأحاديث الصحيحة لا وجود لهم، وأن كل ذكر للملائكة إنما يراد به" أرواح المخلوقات" وما أخبر به القرآن من سجود الملائكة للانسان إنما هو إشارة الى تمهيد الله الارض للانسان ليعمرها. والمراغي في كلامه إنما يتبنى التصور الذي اختاره شيخه عبده.

فعند تفسير الآية 34 من سورة البقرة (واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا، إلا إبليس أبى واستكبر وكان من الكافرين) قال الشيخ المراغي:"... قال الاستاذ الامام محمد عبده: فاذا جرينا على هذا التفسير فليس ببعيد أن تكون في الآية إشارة الى ان الله لما خلق الارض ودبرها بما شاء من القوى الروحانية التي بها قوامها...، خلق الانسان وأعطاه قوة بها يتصرف في جميع القوى ويسخرها في عمارة الارض، وهذا التسخير هو المعبر عنه بالسجود الذي يفيد معنى الخضوع...، ولو أن نفسا مالت الى قبول هذا التأويل لم تجد في الدين ما يمنعها من ذلك والعمدة على اطمئنان القلب وركون النفس إلى ما أبصرت من الحق (25)

والى جانب "مدرسة الغيبيات" كانت هناك في الأفق بوادر مدرسة ثانية اتجه أصحابها مباشرة ليس إلى رد السنة المشرفة، بل إلى الطعن في أصح مصادر الحديث النبوي وعلومه، ويمكننا أن نسطلح عليها "بمدرسة المتمردين على السنة"، وأهم ما ميز هذه المدرسة طعنها في رجال الحديث الثقات والاستخفاف بأهل الحديث، والافتراء على جلة الحفاظ كمالك بن أنس ت 179هـ والبخاري ت 256هـ وغيرهما من أصحاب المصنفات المعتمدة.

المطلب الثاني
مدرسة المتمردين على السنة النبوية

لعل أصدق ممثل لهذه المدرسة هو محمود أبورية (26) ، فقد دفع هذا الرجل عام 1377هـ - 1958م الى المطابع كتابا أثار ضجة لشناعة ما فيه وهو" "أضواء على السنة المحمدية " أردفه بكتاب أكثر إسفافا بعنوان " شيخ المضيرة أبو هريرة" (27)، وقد ثار عليه الناس في مصر وخارجها، وكتبوا في الرد عليه العديد من البحوث والكتب التي تستعصي على الحصر، ولا يسع المجال لعرض مختلف تخرصاته، وانما أشير الى مسألة لم يتنبه اليها بخصوص هذا الشخص...

لقد داخلني الشك حول الجهة التي تقف وراء الكتابين السالفين وكان الخيط الذي أخذت طرفه قد قادني إلى أن نشر كتب أبي رية اختصت بها دار المعارف بالقاهرة - وهي مؤسسة علمانية - خارج مصر تولت النشر - ولازالت الى اليوم - مؤسسة الاعلمي للمطبوعات بلبنان، وهي مؤسسة يعرف جل القراء أنها الاولى في العالم العربي من حيث الاهتمام بطبع ونشر تراث الرافضة خاصة.

ولم أركن الي هذا الافتراض، بل رجعت الى الكتابين ليتحقق افتراضي، وأصل إلى قناعة وهي أن "محمود أبورية الرافضي" استغل جهل الناس بمختلف الشبهات التي أثارها الروافض والتي درست من زمان، واراد أن يعيدها جذعة كما يقال، فعمد في كتابه الاول الى تعميم ظاهرة الوضع في الحديث، واتهم الصحابة رضي الله عنهم بالمساهمة فيها، ثم عمد إلى كتب الحديث ابتداء "بالموطإ" ومرورا" بالكتب الستة" وانتهاء "بالمسانيد" و "المستخرجات"...، فطعن في صحة أحاديثها، وأخيرا وصل الدور الى كتب" الجرح والتعديل".

وفي سياق اندفاعه للنيل من مصادر السنة وقعت منه فلتات كثيرة فضحت " رافضيته" سأقتصر منها على نماذج ثلاثة لضيق المجال:

1 - في "نقده " للبخاري وجامعه الصحيح أفلت منه قوله:"وأنكى من هذا كله عدم احتجاج البخاري في صحيحه بأئمة أهل البيت النبوي، اذ لم يرو شيئا عن الصادق والكاظم والرضا والجواد والهادي والزكي العسكري وكان معاصرا له..."، وهذا الكلام لا وجود له الا في كتب الرافضة ومنها أخذ (28).

2 - وفي نقده لعدالة الصحابة قال: "لقد غلا فيها قوم حتى قضوا بعد التهم

جميعا حتي من انغمس منهم في الفتنة" (29).

3 ـ وفي تعليقه على عدم رواية البخاري عن جعفر الصادق ت 148هـ قال: "واذا كان البخاري لم يحتج بمثل هذا العلم الشامخ فبمن يحتج ؟ وانظر ما فعله البخاري بأئمة أهل البيت الذين تجافى الرواية عنهم" (30)

واذا انتقلنا الى كتاب أبي رية الثاني " شيخ المضيرة أبو هريرة" نجد هذا الرافضي يجمع كل ما افتراه أهل التشيع على هذا الصحابي، وما وضعوه عن علي كرم الله وجهه، وما ذلك إلا لكون أبي هريرة اعتزل الفتنة بين الصحابة من جهة، ولأنه رضي الله عنه أكثر رواة الحديث عند أهل السنة (31)

واذا كان أبو رية قد اتجه الى تقويض السنة المشرفة جملة وتفصيلا بما ادعاه، فقد وجد قبله من عمل على التشكيك فيها بادعاء غلبة الوضع والاختراع في الحديث، وقد كان هذالتشكيك تمهيدا للتمرد على السنة..

فمن أوائل المشككين في الحديث خلال هذا القرن نجد طه حسين الذي كذب ما قصه القرآن عن ابراهيم واسماعيل (32)، ثم تطاول على الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ليتهمهم بالكذب على رسول الله عليه السلام، وفي هذا قال ما نصه:

"....وأنت تعلم أن ذاكرة ابن عباس كانت مضرب المثل في القرن الثاني والثالث للهجرة، وأنت تذكر قصته مع نافع بن الأزرق هذا.... وأنت تعلم أن عبد الله بن عباس كان له مولى أخذ عنه العلم ونقله الى الناس، ودس على مولاه شيئا كثيرا وهو عكرمة، وأنت تعلم أن إثبات هذا الحفظ الكثير لعبد الله بن عباس لم يكن يخلو من فائدة سياسية، لان ابن عباس روى أشياء كثيرة أو رويت عنه أشياء كثيرة تنفع الشيعة.." (33)

غير أن طه حسين ـ الذي ابتدأ تعليمه بالأزهر ـ كان له نصيب من الدهاء جعله يسلك في التعبير عن رفضه للسنة ـ فيما بعد ـ أسلوب التقية، فكان يبتعد عن الطعن المباشر في الحديث النبوي (34).

وقبل ختام الكلام عن ظاهرة رفض السنة في أوساط ذوي الثقافة الشرعية، أشير إلى أنه صدر أواخر 1409 هـ عن دار الشروق كتيب " السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث" لمؤلفه الشيخ محمد الغزالي (35) وقد أثار هذا الكتاب حملة من النقد على مؤلفه لما تضمنه من تعريض بالحديث ورجاله.

فقد حمل الكتاب كلاما لا يليق بالصحابة والتابعين:

من ذلك ما حكاه المؤلف في جواب لطالب سأله عن حديث ملك الموت عندما جاء إلى سيدنا موسى والحديث في جامع البخاري:

"قال الطالب: أحببت أن أعرف هل الحديث صحيح أم لا ؟

فقلت له متبرما: الحديث مروي عن أبي هريرة وقد جادل البعض في صحته وعدت لنفسي أفكر: ان الحديث صحيح السند، لكن متنه يثير الريبة" (36)

والكاتب لا يتوقف عند إطلاق هذا الكلام في حق أبي هريرة ..، بل انتقل في كتابه الى تجريح نافع مولى ابن عمر ووصفه بأنه" راو تائه" (37)، رغم ان نافعا سمع منه وروى عنه الاعلام، وكفاه رواية إمام دار الهجرة مالك بن أنس عنه...

ومن صنيع المؤلف رده للاحاديث الصحيحة التي أخرجها الامامان البخاري ومسلم، وقع ذلك في الفصل الذي خصه لأحاديث الفتن حيث حشر فيه مجموعة من الآثار منها ما جاء في الصحاح ومنها دون ذلك...، وخلص بعد حشره إلى القول بأن علماء الحديث يشغبون بهذه الآثار على الدين كله دون وعي (38).

ومن تعريضه، استخفافه بعلماء الحديث النبوي من ذلك قوله: "كل ما نحرص نحن عليه، شد الانتباه الى ألفاظ القرآن ومعانيه، فجملة غفيرة من أهل الحديث محجوبون عنها، مستغرقون في شؤون أخرى تعجزهم عن تشرب الوحي" (39)، وأيضا"... ان القاصرين من أهل الحديث يقعون في الأثر لا يعرفون حقيقته ولا أبعاده، ثم يشغبون به على الدين كله دون وعي" (40)

المبحث الثاني
رفض الاحتجاج بالسنة في اوساط العامة

اذا تجاوزنا ذوي الثقافة الشرعية من رافضي الاحتجاج بالسنة الى غيرهم من العامة الذين تكلموا في الحديث النبوي عن جهل وقصور فان الامر أدهى. فالكثيرون ممن لم يعرف عنهم دراية بالحديث وأصوله تصدوا لحمل دعوى رفض السنة كلا او بعضا.

وبالنسبة لهؤلاء - ايضا - يمكن تصنيفهم في مدرستين:

الاولى: خاضت في السنة النبوية من غير علم فأخطأت، ويمكن الاصطلاح عليها "بمدرسة القاصرين".

المدرسة الثانية: اتجهت باصرار وعناد - مع جهلها بالعلم - الى محاربة السنة، ويمكن الاصطلاح عليها" بمدرسة المرجفين".

المطلب الأول
مدرسة القاصرين وموقفها من السنة المشرفة

الذين يخوضون في الكلام عن السنة من غير علم كثر في ايامنا هذه ومن هؤلاء من اندفع من غير قصد، ومنهم من قصد تعطيل السنة.

فقبل سنوات عمد أحمد أمين ت 1373هـ الى تخصيص فصل ضمن كتابه "فجر الاسلام" "للحديث النبوي" وجاء الفصل فيما يربو على عشرين صفحة وبحكم عدم معرفة الكاتب بعلوم الحديث ومصطلحه، فقد جمع في "فصله" ما يفيد بطغيان الوضع في السنة.. وهو كلام غير محقق.

وفي هذه الأيام وجدت النزعة الى رفض الاحتجاج بالسنة بدعوى "الفهم المقاصدي للشرع" أو "فقه حاجيات الواقع" أو "فقه الأولويات".... الخ

فقد تصدت فئة من "شباب البعث الاسلامي" للفتوى وكل زادها من المعرفة ما تعتبره " فقه الدعوة" الذي استغنت به عن العلم الشرعي (41)

وبحكم أن العلماء قسموا الادلة الى قطعية وظنية، فقد ساد وسط هذه الفئة من العامة أن أكثرية النصوص الشرعية إما ظنية الثبوت أو ظنية الدلالة، وتحت وطأة غياب العلم الشرعي، تصبح أخبار الآحاد التي تشكل معظم السنة لا تفيد علما ولا عملا وإن تلقتها الأمة بالقبول، فليس المسلم ملزما بأحكامها، والاسلام فتح له باب الاجتهاد فيما لم يكن قطعي الدلالة من نصوص القرآن والسنة المتواترة.

قال أحد هؤلاء القاصرين:

"إن التشريع الاسلامي القائم على الالتزام أصلا يوجد فيه هذا الفراغ وهو منطقة الاجتهاد...، فهناك منطقة الفراغ التشريعي كما يسميها علماء الاصول، وقد تدهش إن قلت لك أن هذه المنطقة تزيد عن 95 % مجالات الحركة اليومية، وتبقى بالتالي 5 % من الحاكمية الجاهزة اذا صح التعبير والتي تتمثل في الزكوات والأنصبة والمواريث والحدود وغيرها من المقدرات، اذن فالعقل الانساني له 95 % من مجال الحركة، وحركته تهتدي بنور المبادئ العامة لمواجهة الواقع وملء الفراغ ..."(42).

المطلب الثاني
مدرسة المرجفين وموقفها من الحديث النبوي

هؤلاء المرجفون (43) خاضوا في السنة وغايتهم الوحيدة هدم الاسلام بالغاء مصدره الثاني، وغالب هؤلاء مرتبطون ـ كما هو شأن مدرسة المتمردين على السنة ـ بدوائر معادية للاسلام والمسلمين، وسأقتصر هنا على إشارات لأربعة منهم:

فمن هؤلاء المرجفين الذين ابتغوا هدم الاسلام بهدم سنة المصطفى عليه السلام، الباطني المعاصر محمود محمد طه، له رسائل أشهرها "الرسالة الثانية للاسلام" ادعى فيها أنه نسخ ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم جملة..

ومن هؤلاء المرجفين محمد رشاد خليفة وهو بهائي، أنكر السنة النبوية جملة أيضا (44)، ثم ادعى بعد ذلك علمه بيوم القيامة وأن ذلك سيكون 1710هـ اعتمادا على حساب أبجد (45). ومن هؤلاء حسن حنفي الذي رفع صوته مدعيا إنكار حجية الوحي جملة كذلك سواء كان كتابا أو سنة، وهو القائل:

"النقل لا يتحدث بنفسه، ولا يعرض نفسه إلا من خلال الذهن الانساني، النقل وحده لا يثبت شيئا، وقال الله وقال الرسول لا يعتبر حجة" (46).

ومن المرجفين المعاصرين محمد أركون الذي يعتبر أكثر الكتاب العرب الذين ينشرون بالفرنسية نيلا من السنة النبوية وجهله بها مطبق كما هو حال سابقيه الثلاثة.

فقد قال عن مصطلح العدالة: "إننا لا نستطيع أن نكتفي بمفهوم العدالة الذي بلوره المحدثون، وانما ينبغي إعادة تفحص كل الاسانيد ليس فقط عن طريق تطبيق المنهجية الوضعية للمؤرخ الحديث...، وإنما نريد على العكس أن نبين كيف أن العناصر الزائدة المضافة على سير الصحابة من أجل تشكيل شخصيات نموذجية مقدسة كانت قد دعمت حقيقة المعلومات التأسيسية المكونة لكل التراث الاسلامي بشكل أقوى مما فعلته المعطيات والأحداث التاريخية بالفعل" (47).

وقد قاد الجهل بالحديث النبوي المؤلف إلى جعل أوهام المستشرفين من أساتذته حقائق مسلمة نظر من خلالها لعلم السنة، فانتصر لترهات جولد تسيهر وغيره وانتقد كلام أهل العلم من المحدثين في مختلف القرون.

قال:"لقد تعرض الحديث النبوي لعملية الانتقاء والاختيار والحذف التعسفية التي فرضت في ظل الامويين وأوائل العباسيين أثناء تشكيل المجموعات النصية المدعوة بالصحيحة" (48).

وقال أيضا:" وأما الأمر مع الحديث فان القضية أشد عسرا، وذلك لأن الحديث ليس الا اختلافا مستمرا فيما عدا بعض النصوص القليلة التي يصعب تحديدها وحصرها... " (49).

المبحث الثالث
أسباب رفض الاحتجاج بالسنة في "كتابات الإسلاميين" خلال العصر الراهن

سوف لن يتم التعرض في هذا المبحث للأسباب التي دفعت فلول المستشرقين إلى الطعن في حجية السنة، وسنقتصر - لضيق المجال - على دواعي رفض السنة في كتابات أبناء هذه الامة من " المسلمين؛ مهما كانت تصوراتهم..

ويمكن اختزال أسباب رفض السنة عند هؤلاء في أمور أربعة رئيسية يبسط الكلام عنها في مطالب أربعة أيضا.

السبب الأول
قبول الأحاديث وردها بمحض الهوى من غير اتباع لمنهج

إذا كان قبول السنة وردها يرجع فيه إلى أئمته والى المنهج الاسلامي في الجرح والتعديل أساسا ثم منهج نقد المتن بقواعده المتعارف عليها عند أهل العلم، فان فئة من المعاصرين حكمت أهواءها في "نقد"الحديث (50).

ومن قبيل تصحيح الأثر بالهوى ما وقع فيه الشيخ عبده عند تفسير قوله تعالى (واذا البحار سجرت) - من سورة التكوير - حيث قال:

"...أما كون باطن الارض يحتوي على نار، فقد ورد به بعض الاخبار: ورد أن البحر غطاء جهنم، وان لم يعرف في صحيحهما ولكن البحث العلمي أثبت ذلك (51).

والخبر الذي أثبته عبده واحتج به على الآية هو رواية إسرائيلية أخبر بها أحد اليهود زمن الصحابة كما نبه الى ذلك شيخ نقاد المفسرين ابن كثير(52).

ومن قبيل تضعيف الحديث ورده بالهوى مهما بلغ من الصحة، ما وقع للشيخ عبده أيضا مع حديث تعرضه صلى الله عليه وسلم للسحر من قبل اليهودي لبيد بن الاعصم، والذي روته عائشة رضي الله عنها، وأخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، والطب، والأدب، وأخرجه مسلم في كتاب الادب، وابن ماجة في الطب، وأحمد في المسند (53).

فقد علق الشيخ محمد عبده على الحديث في تفسير سورة الفلق بقوله: "وقد قال كثير من المقلدين... إن الخبر بتأثير السحر في النفس الشريفة قد صح فيلزم الاعتقاد به، وعدم التصديق به من بدع المبتدعين،، وأما الحديث فعلى فرض صحته هو آحاد، والآحاد لا يؤخذ بها في باب العقائد، وعصمة النبي من تأثير السحر في عقله عقيدة من العقائد لا يؤخذ في نفيها عنه الا باليقين ولا يجوز أن يؤخذ فيها بالظن والمظنون على أن الحديث الذي يصل الينا من طريق الآحاد إنما يحصل الظن عند من صح عنده" (54).

وما قرره الشيخ عبده هو مذهب المعتزلة وطائفة القدرية قبلهم (55).

السبب الثاني
الأخذ بالمقاصد في موضع النص
وادعاء فقه الواقع من غير علم

ولعل هذا السبب هو الدافع الى رفض السنة المشرفة عند جل رافضيها اليوم، فكثير من "شباب الاسلام" يردون أحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم، ويسقطون عن أنفسهم أحكامها بدعوى "تجديد الاسلام بما يلائم مقاصد الشرع أو حاجيات الواقع أو فقه الاولويات"، وهذه الدعوى إنما هي وسيلة لرفض الحديث وإن صح، عن طريق الالتواء عليه بهذه الذوائع، مع أن اعتبار الواقع وفقهه والنظر في المقاصد يتطلب علما، وهو أن يكون الآخذ بهذه المسائل قد استكمل جميع شروط الاجتهاد المعتبر شرعا، هذا مع الاشارة الى ان التسور على الشرع ممن لم يكن مؤهلا علميا تؤول عاقبته الى الافتراء على رب العزة فيما تعبد به المكلفين من خلقه، وقد أدى الأخذ بالمقاصد في موضع النص - في بداية الستينات من هذا القرن - بمفتي تونس"جعيط" إلى إصدار فتواه المشهورة بإسقاط ركن من أركان الاسلام الذي هو الصوم (56).

السبب الثالث
معاداة أهل السنة والجماعة مع التعصب لغيرهم

ولا تهمنا في هذه النقطة كتابات ومنشورات بعض "المتشيعين" من رافضة لبنان ومن صار حذوهم بالطعن في أصح مصادر السنة، بل المهم التنبيه إلى بعض المتلقين عنهم من أهل السنة (57).

واذا كانت ظاهرة "أبي رية" قد انتهت "علميا" بعد أن قام الازهر في حينه بمحاكمته وسحب الشهادة الأزهرية والتبرئ منه...، وانتهت" "فعليا" بعد أن آل أمره إلى بارئه وهو لا يلوي على شيء...

فإن احتمال تجدد هذه الظاهرة وارد طالما وجد في المسلمين من لم يفقه بعد حقيقة ومعنى الاعتصام بالسنة واجتناب البدعة وترك تكلف الرأي والقياس...، ذلك أن الذي هدى به الله تعالى السلف الصالح ثم أهل السنة من بعدهم هو فهمهم لحقيقة" الاعتصام بالسنة"، لذلك نجد العلماء من المتقدمين كالبخاري وابن ماجة وأبي داود والبيهقي..... وغيرهم يفردون هذه المسألة في مصنفاتهم، وما ذلك إلا لأن هؤلاء الاعلام أيقنوا بموضع الداء فعجلوا له الدواء (58).

السبب الرابع
السعي الى هدم تعاليم الإسلام

وقد أخر هذا السبب لانه ليس من الاهمية مقارنة بالاسباب السالفة، فدعاة رفض السنة الذين يسعون إلى هدم الاسلام كالباطني محمود طه والبهائي خليفة وداعية" اليسار الاسلامي" حنفي وغيرهم من المرجفين لن يلبسوا أمر السنة النبوية المشرفة على مسلم مهما كان وعيه الديني إلا أن يكون هذا المسلم ممن " تجارى بهم الاهواء كما يتجارى الكلب لصاحبه"

الخاتمـــــة:

حدث الحافظ عبد الرحمن بن مهدي قال: سمعت مالك بن أنس يقول: "سن رسول الله صلى الله عليه وسلم وولاة الأمر بعده سننا، الأخذ بها تصديق لكتاب الله عز وجل، واستكمال لطاعة الله، وقوة على دين الله، من عمل بها مهتد، ومن استنصر بها منصور، ومن خالفها اتبع غير سبيل المؤمنين وولاه الله ما تولى" (59).

إن السنة النبوية المشرفة هي التي فسرت مبهم القرآن، وبينت مراد الله تعالى فيما أجمل من كتابه العزيز.

وإذا جادل المسلم أورد السنة التي تلقتها الأمة بالقبول ولو كانت أخبار آحاد فان الذي يترتب على هدم السنة اورد بعضها هو نقض القرآن نفسه، لأن السنة مبينة له، ثم بعد ذلك هدم ما ينبني على الكتاب والسنة من إجماع وقياس...

ولو لم تكن السنة - لا قدر الله - بأقسامها : المتواتر والمشهور وأخبار الآحاد، ما كنا نعلم كيف نصلي ونصوم..، بل ما كنا ندري شيئا من أمور الحلال والحرام، فهذه الأحكام كلها إنما بلغتنا تفصيلاتها عن المعصوم صلى الله عليه وسلم بواسطة أخبار الآحاد، وهذه الأخيرة حجة اذا تلقتها الأمة بالقبول...

وتلقي الأمة لهذه الأخبار بالقبول لا يعني إطلاقا قبولها من طرف العوام وأشباه العوام...، بل العبرة بالعلماء ذوي الاختصاص، فمتى صح عند علماء الحديث خبر عنه صلى الله عليه وسلم صار حكمه لازما، وليس لاي كان أن يصحح ويضعف ويرد السنة بمخض نزواته ودون التزام بالمنهج الاسلامي لذلك (60).

فالعامي لا يجوز له الكلام في السنة أصلا، لأنه جاهل بها وبعلومها ومناهجها، وجاهل بآداب التعامل معها أيضا.

والمخالف لمقتضى العلم (61) لا يصح الأخذ بكلامه وإن عرف عنه اهتمام بالعلم الشرعي، لمخالفته للقواعد المقررة وإخلاده الى هواه.

ولله در الشيخ مصطفى صبري ت 1373هـ حين علق على ظاهرة رفض السنة النبوية في زمانه فقال:

"لم يبق في كتب الحديث.. محل للأخذ بما فيها أن يأخذ به جزافا بعد أن غربلها ونخلها علماء الاسلام أنفسهم بدقة لا مثيل لها في الدنيا، فنقد الرجال أي نقد رجال الحديث علم مدون في الاسلام فعلا، ليس كالنقد العلمي قولا مجردا يكرر لجاذبيته في أفواه الكتاب العصريين، وليس بعد غربلة الأحاديث النبوية ورواتها بأيدي علماء الاسلام الاختصاصيين مجال لمدقق، إلا مدققا معاديا يركل الغربال والمنخل ويرفض الكل جزافا" (62)، والله تعالى أعلم وأحكم.

الهوامش والاحالات:

(1) ـ الاعرابي سمي في رواية البخاري وهو عبد الله بن ذي الخويصرة التميمي، وقد صح الحديث عن أبي سعيد الخدري (ض) من طرق متعددة فاخرجه البخاري في جامعه ضمن كتاب استتابة المرتدين باب من ترك قتال الخوارج للتألف، وفي كتاب الادب باب ما جاد في قول الرجل "ويلك" واخرجه مسلم في جامعه من طرق كثيرة ضمن كتاب الزكاة باب اعطاء المؤلفة ومن يخاف على إيمانه. وقد روي انه وقع ذلك له (ص) في أكثر من مناسبة فروى النسائي في فضائل القرآن باب من قال في القرآن بغير علم أن رجلا جاءه بالجعرانة منصرفه من حنين يجادل في حكمه...

(2) ـ من الردود على هؤلاء ما كتبه الدكتور. محمد ابو شهبة في " دفاع عن السنة" ود. عمر الاشقر في مجلة كلية الشريعة بالكويت عدد 6 ص 13 ـ 62 عام 1406هـ بعنوان" اضواء على مذاهب الذين رفضوا الاحتجاج بالسنة".

(3) ـ البخاري، الجامع الصحيح كتاب الحدود باب الاعتراف بالزنا.

(4) ـ انظر: ابن تيمية، الفتاوي ج 19 ص 73 طبعة دار المعارف الرباط.

(5) ـ انظر هذه الافتراءات، والطعن في جلة الصحابة الرواة بانهم تقربوا الي أئمة الضلالة والدعاة الى النار ـ حاشاهم عن ذلك ـ في الكليني، الاصول من الكافي كتاب فضل العلم باب اختلاف الحديث، ونسأل الله العصمةوالسلامة!!

(6) ـ وقد أخذ ببدعتهم بعض ناشئة المسلمين اليوم، وسيأتي الكلام عن الموضوع.

(7) ـ الأم للشافعي ج 7 ص 262 طبعة الهيئة المصرية العامة مصورة عن بولاق.

(8) ـ وانظر في الموضوع فتح الباري لابن حجر ج 13ص 251 ـ 264 الطبعة السلفية ومسائل الامام أحمد لابي داود ص 275، وآداب الشافعي لابن ابي حاتم ص 67، والاعتقاد للبيهقي ص 129، والكفاية في علم الرواية للبغدادي ص 8، وجامع بيان العلم لابن عبد البر ج 2 ص 188 ـ 193، والروض الباسم لابن الوزير ج 1ص 41..

(9) ـ شاخت، الشريعة الاسلامية مترجم ضمن سلسلة عالم المعرفة عدد 12 "تراث الاسـلام" ج 2 ص144.

(10) ـ الاعظمي، المستشرق شاخت والسنة النبوية، ضمن مناهج المستشرقين ج 1 ص 61 ـ 110 طبع المنظمة الاسلامية للتربية.

(11) ـ جولد تسيهر، مذاهب التفسير الاسلامي ص 102 الطبعة الثالثة دار اقرأ 1405 هـ ترجمه عبد الحليم النجار.

(12) ـ فريتجوف شيون، كيف تفهم الاسلام ص 73 دار الاداب بيروت، ترجمة عفيف دمشقية.

(13) ـ خاصة المستشرقان هنري كوربان ولويس ماسينيون.

(14) ـ الشافعي، الرسالة ص 53، دار الفكر بيروت، بتحقيق الشيخ أحمد شاكر.

(15) ـ انظر مقالته تلك في مجموعة الاعمال الكاملة للشيخ الامام محمد عبده، جمع د. محمد عمارة، ج1 ص 184، الطبعة الاولى المؤسسة العربية للدراسات بيروت 1972.

(16) ـ انظر المصدر السابق ج 1 ص 184 وايضا ما نقله عنه محمد رشيد رضافي تفسير القرآن الحكيم ج1 ص 138 الطبعة الثانية دار الفكر بيروت.

(17) ـ عبده، تفسير جزء عم ص 210 الطبعة الثانية دار ابن زيدون بيروت 1409هـ.

(18) ـ انظر المرجع السابق ص 209 ـ 211.

(19) ـ وما اورده هو نفس ما قرره الزمخشري في الكشاف انظر ج 4 ص 301 طبعة الدار العالمية بيروت.

(20) ـ انظر تفسير جزء عم ص 214 وما نقله عنه رضا في تفسير القرآن الحكيم ج 1 ص 269، والمراغي ضمن تفسيره ج 1 ص 94 ـ طبعة دار احياء التراث بيروت.

(21) ـ اتفق العلماء على أن أخبار الآحاد توجب العمل ـ وفي ذلك قال ابن عبد البر ت 463هـ في التمهيد ج 1 ص 2 مطبعة وزارة الاوقاف الرباط ـ "واجمع اهل العلم من اهل الفقه والاثر في جميع الامصار ـ فيما علمت ـ على قبول خبر الواحد العدل، وإيجاب العمل به اذا ثبت ولم ينسخه غيره من أثر أو اجماع"، وذكر ابن تيمية ت 728 هـ في الفتاوي ج 13 ص 351 ـ نشر المعارف بالرباط ـ ان خبر الآحاد يوجب العلم ايضا ـ اي الاعتقاد ـ بشروط، قال:" ولهذا كان جمهور اهل العلم من جميع الطوائف على ان خبر الواحد اذا تلقته الامة بالقبول تصديقا له او عملا به انه يوجب العلم".

(22) ـ الشيخ رضا، تفسير القرآن الحكيم ج 1 ص 138.

وما ذكره الشيخ عن عدم كتابة الحديث من قبل الصحابة رضي الله عنهم لا يؤبه به، لانه ثبت لدينا انهم كتبوا الحديث، واشهر مصنفات المحدثين التي عرضت لذلك ـ وهي كثيرة ـ كتاب "تقييد العلم" لحافظ ابي بكر الخطيب البغدادي ت 463 هـ الذي حققه يوسف العش، وايضا كتاب "جامع بيان العلم وفضله..." لحافظ المغرب ابن عبد البر الجزء الاول.

واما ما ذكره الشيخ رضا عن امام دار الهجرة مالك بن انس ت 179هـ صاحب الموطأ فهو تقول على هذا الامام رضي الله عنه، ذلك ان سبب رفضه طلب المنصور يرجع الى ما تضمنه الموطا من فتاوي واجتهادات شيوخ مالك وكان يخشى ان يوجد من الصحابة الذين تفرقوا في الامصار بعد وفاته صلى الله عليه وسلم من روى عن صاحب الرسالة عليه السلام ما يخالف تلك الاجتهادات، وقد ذكر القاضي عياض ت 544هـ في "ترتيب المدارك" ج2 ص72 ـ طبعة وزارة الاوقاف ـ جواب مالك للمنصور: "...فان الناس قد سبقت لهم أقاويل ـ وسمعوا أحاديث، ورووا روايات، واخذ كل قوم بما سبق اليهم وعملوا به..."، وعند ابن فرحون ت 799هـ في "الديباج المذهب." ج 1 ص 118 ـ طبعة دار التراث القاهرة ـ قال مالك للمنصور: "إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرقوا في البلاد، فافتى كل في مصره بما رأى.." وهذه المسألة التي اشار اليها عياض ومن بعده ابن فرحون مشهورة في الكتب التي عرضت "لاسباب اختلاف الفقهاء"، ويمكن لطالب العلم ان يرجع فيها الى رسالة" رفع الملام عن الائمة الاعلام" فهي مختصرة...

(23) ـ رضا، تفسير القرآن الحكيم ج 1 ص 118.

(24) ـ المراغي، تفسير المراغي ج 1 ص 118.

(25) ـ انظر تقريره لعقيدته في الملائكة ومذهب شيخه بعد ذلك في تفسير المراغي ج 1 ص 87.

(26) ـ وليس هو الوحيد في مجاله، بل نجد له صنوا هو اسماعيل ادهم الذي نشر عام 1353هـ رسالة عن "تاريخ السنة" أعلن فيها شكوكه في السنة التي يغلب عليها الوضع حسب زعمه الكاذب.

(27) ـ "المضيرة" طعام فاخر ـ حلوى ـ زعم هذا الأفاك الاثيم أن أبا هريرة رضي الله عنه كان يتردد على معاوية ـ زمن ولايته ـ لاجل اكلها. انظر كلام الكاتب ـ فض فوه ـ في "شيخ المضيرة أبو هريرة"، الطبعة الثالثة، منشورات الاعلمي بيروت ص 54 ـ 55.

(28) ـ ابو رية، اضواء على السنة ص 321، وتجاهل الكاتب ضوابط العدالة والضبط عند المحدثين...

(29) ـ نفس المرجع ص 339، وهذا الكلام يقصد به بالدرجة الاولى أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

(30) ـ ابو رية، اضواء على السنة ص 343 هامش 3.

وجعفر الصادق هو الامام السادس عند جميع طوائف الشيعة باستثناء الزيدية، وأراجيف هذا المفتري التي أخذها عن الرافضة بين العلماء قديما تهافتها وسقوطها، ولعل أشهر من تصدى لتفنيد هذه الاراجيف ـ فيما اعلم ـ ابو عبد الله محمد بن الوزير اليماني ت 840هـ في كتاب "الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم" وهو مطبوع ومتداول، وكان قبل ذلك قد توسع في الرد على هؤلاء في كتاب أكبر هو " العواصم والقواصم في الذب عن سنة ابي القاسم" في ثمان مجلدات والذي ابتدأ في تحقيقه منذ سنوات الشيخ شعيب الارناؤوط

وتنشره دار البشير بعمان في الاردن...

(31) ـ انظر الكذب على علي كرّم الله وجهه في "شيخ المضيرة أبو هريرة" ص 135.

(32) ـ طه حسين في الشعر الجاهلي ص 26، الطبعة الاولى 1344هـ 1926م، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة.

(33) ـ في الشعر الجاهلي ص 39 ـ 40.

(34) ـ ظهر أخذه بالتقية في تقديمه لكتاب محمود أبي رية، أضواء على السنة..ص 7 ـ 14، وظهر طعنه الملتوي في مقدمة الجزء الاول من كتابه "على هامش السيرة" ص ك، طبعة دار المعارف بالقاهرة حين قال عن السيرة النبوية:"... هذه صحف لم تكتب للعلماء ولا للمؤرخين، لانه لم يرد بها الى العلم ولم يقصد بها الى التاريخ"...

(35) ـ درج في هذا الكتيب على قاعدة: خالف تعرف" وان كان غير محتاج لذلك!!

(36) ـ الغزالي، السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث ص 34، الطبعة التاسعة، دار الشروق 1991م

(37) ـ انظر وصف نافع مولى ابن عمر بأنه "راو تائه" في المرجع السالف ص 129، وهو الذي اعتبره الامام البخاري أحد رجال" سلسلة الذهب".

(38) ـ انظر نفس المرجع ص 155.

(39) ـ نفس المرجع ص 31.

(40) ـ نفس المرجع ص 155، واشير هنا إلى أن الكاتب سبق ان نشر ما تضمنه كتيبه في حلقات متتالية من اعداد مجلة "المسلمون" التي توقفت عن الصدور 1404هـ، أما عن الردود التي تلت نشر الكتيب فلعل أهمها ـ وهي كثيرة ـ رد – د. القرضاوي في كتاب " كيف نتعامل مع السنة: معالم وضوابط" ورد د. محمود الطحان" وقفات مع الشيخ الغزالي..." المنشور في حلقتين ضمن مجلة" المجتمع" الكويتية عدد 920 (10 ذو القعدة 1409هـ)، ص 40 ـ 42 والعدد 921 الذي يليه ص 42 ـ 44.

(41) ـ وحصول من يرشد الناس الى الدين على مستوى محترم من العلم والتكوين قاعدة اساسية من قواعد الدعوة الى الاسلام.

انظر في ذلك الاستاذ احمد بودهان" كيف ندعو الى الله: محاولة متواضعة للبحث عن منهجية هادفة للدعوة الى الله" ضمن مجلة الاحياء العدد الثاني من السلسلة الجديدة ـ 1992 ـ ص 19.

(42) ـ انظر" المجلة المغربية" العدد 21 السنة الثانية 16 نونبر 1993 ص 20.

(43) ـ المرجفون هم الذين يولدون الاخبار الكاذبة التي يكون معها اضطراب في الناس، انظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس ج6 ص 113، نشر دار الرشاد البيضاء.

(44) ـ انظر مقالته وفتوى الادارة العامة للافتاء بمكة في شأن دعواه ضمن دورية" الجامعة الاسلامية" بالمدينة المنورة عدد 58 السنة 15 ص 328.

(45) ـ انظر أراجيفه في : كتاب الاصالة، ملتقى القرآن الكريم (الجزائر 1981م) ج 3 ص 80 : وقد فندت مزاعمه في ذات الملتقى من قبل طائفة من المشاركين، ويتخذ هذا الرجل من مدينة توسان بولاية اريزونا بالولايات المتحدة مقرا لدعوته الى البهائية...

(46) ـ حسن حنفي، دراسات اسلامية ص 51، الطبعة الاولى 1982 دار التنوير بيروت.

(47) ـ اركون، تاريخية الفكر العربي الاسلامي ص 18 ضمن منشورات مركز الانماء القومي 1986م ترجمة هاشم صالح، وانظر نفس الكلام في: اركون، نقد.

العقل الاسلامي ص 13 طبعة باريس 1984م ـ كتاب منشور بالفرنسية ـ .

(48) ـ اركون، تاريخية الفكر ص 146.

(49) ـ نفس المرجع ص 297.

(50) ـ بخصوص منهج المحدثين يمكن الرجوع الى د. فاروق حمادة، المنهج الاسلامي في الجرح والتعديل والذي صدر عن دار المعارف بالرباط. أما بخصوص نقد متون الحديث فيرجع الى ما جمعه الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه الجزء الرابع ص 342 وما بعدها، طبعة وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية الكويت 1409 هـ.

(51) ـ محمد عبده، تفسير جزء عم ص 33.

(52) ـ انظر ابن كثير، تفسير القرآن العظيم ج 4 ص 476 طبعة دار المعرفة بيروت 1400هـ، وخبر النار التي توجد تحت البحر اخرجه ابو داود في السنن، ضمن كتاب الجهاد باب في ركوب البحر في الغزو وقال عنه الخطابي في شرح السنن:"وقد ضعفوا اسناد هذا الحديث" انظر معالم السنن ج3 ص 13 طبعة دار الحديث بحمص 1391هـ. كما جاء هذا الخبر في رواية طويلة عن الاسراء ذكرها ابن عراق الكناني ت 963هـ في "تنزيه الشريعة المرفوعة عن الاخبار الشنيعة الموضوعة" ج 1 ص 161 طبعة مصورة بدار الكتب العلمية 1399هـ.

(53) ـ الحديث صحيح جاء عند البخاري كتاب بدء الوحي باب صفة ابليس، وفي كتاب الطب باب السحر، وفي

كتاب الادب باب ان الله يأمر بالعدل والاحسان. واخرجه مسلم في كتاب السلام باب السحر، واخرجه ابن ماجة في السنن كتاب الطب باب السحر...

(54) - عبده، تفسير جزء عم ص 209 - 210.

(55) - انظر: الزمخشري، الكشاف ج 4 ص 301 طبعة الدار العالمية بيروت.

(56) - انظر في هذا الموضوع: د. عبد المجيد التركي، المنهجية التشريعية: الامام الشاطبي وعلم المقاصد في حلقتين ضمن جريدة العلم عدد 2 - 12 - 1988م ص 7، وعدد 9 - 12 - 1988 ص 7 أيضا.

(57) يمكن للمرء ان يلاحظ بجلاء مدى الرواج الذي تحظى به بعض المجلات والكتب ذات التوجه الحركي والتي تصدر الينا من مطابع رافضة لبنان.

(58) - اشير هنا إلى أن من الاسباب الرئيسية لانحراف كل الفرق يرجع الى الجهل بحقيقة الاعتصام بالسنة علما وعملا، وحال الامامية من الشيعة على سبيل المثال واضح، فاعتبارهم لأقوال" الأئمة" سنة، جعلهم يرفعونها لتتساوى مع الوحي، والحال ان هؤلاء الائمة بشر يخطئون ويصيبون كسائر الناس.

(59) - الخطيب البغدادي، شرف اصحاب الحديث ص 7 بتحقيق محمد سعيد اوغلى نشر دار احياء السنة النبوية، نشريات كلية الالهيات جامعة أنقرة.

(60) - قال الشافعي رحمه الله بخصوص الخضوع للسنة الصحيحة ونبذ الاهواء:"وقد فرض الله في كتابه طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم، والانتهاء الى حكمه، فمن قبل عن رسول الله فبفرض الله قبل". الرسالة ص 22، طبعة مصورة بدار الفكر بيروت بتحقيق الشيخ احمد شاكر.

(61) - انظر في هذه القاعدة: الشاطبي، الموافقات ج 4 ص 144، طبعة دار الفكر بتعليق الشيخ محمد حسنين مخلوف.

(62) - مصطفى صبري - شيخ الاسلام للدولة العثمانية - موقف العقل والعلم والعالم من رب العلمين وعباده المرسلين ج 4 ص 45 هامش 3، الطبعة الصانية دار احياء التراث العربي بيروت 1401هـ. ويعتبر الشيخ صبري - رحمه الله - من اشد العلماء المعاصرين نقدا لدعاة رفض الاحتجاج بالسنة حتى وفاته، كما تشهد على ذلك مؤلفاته العديدة.